مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

36

العراق وحرب المخدرات 2022-2024

تحديات أمنية ومجتمعية قاهرة

مركز الرافدين للحوار RCD

العراق وحرب المخدرات 2022-2024
تحديات أمنية ومجتمعية قاهرة

مركز الرافدين للحوار RCD

آيار (مايو) 2024

36

العراق وحرب المخدرات 2022-2024
تحديات أمنية ومجتمعية قاهرة

مركز الرافدين للحوار RCD

الطبعة الأولى2024 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 54
رقم الإيداع: ( ) لسنة 2024
ISBN:
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
توطئة	15
اولاً: انتشار مثير للقلق ... المخدرات تفتك بالشباب (2022)	16
ثانياً: تنامي جهود محاربة تجارة المخدرات امنياً وتطورها استخبارياً(2023)	22
ثالثا: 2024 العراق من طريق لعبور المخدرات الى مستهلك وسوق رائجة لها	33
رابعاً: الوقاية من المخدرات والسيطرة عليها خير من العلاجات الاخرى	42
الخاتمة	48
المصادر	51

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

العراق وحرب المخدرات 2022-2024
تحديات أمنية ومجتمعية قاهرة

مركز الرافدين للحوار RCD

آيار (مايو) 2024

توطئة

لا تُعد ظاهرة المخدرات والآثار المرتبة عليها مشكلة محلية، بل تأتي في سياق انتشار إقليمي ودولي لعملية تعاطيها والاتجار بها. إذ تشير التقارير الدولية وفي مقدمتها (تقرير الأمم المتحدة العالمي للمخدرات لعام 2023)، والذي يدرس حالة تفشي ظاهرة المخدرات في العراق والشرق الأوسط، الى إن هذه الظاهرة أصبحت تشكل معضلة وتحدي حقيقي في منطقة الشرق الأوسط التي يقع العراق ضمن نطاقها بل في قلبها، وأن ثمة سوقاً لهذه الظاهرة يتطور، يتجلى ذلك في ارتفاع نسب تعاطيها والاتجار بها الى مستويات لا يمكن تجاهلها، يغذي ذلك الصراعات المتصاعدة وعدم الاستقرار التي أصبحت تميز الشرق الأوسط لا سيما في السنوات الأخيرة، مما جعل لهذه المنطقة موقعاً تزداد أهميته في انتاج المخدرات وتسويقها والاتجار بها، وأدى الى تشكيل كيانات محلية وإقليمية وأسواق سوداء لأنواع مختلفة من هذه الظاهرة.

يتزايد خطر تعاطي المخدرات والمتاجرة بها في العراق يوماً بعد آخر، ويبرز البلد بوصفه واحداً من الوجهات الرئيسة لعصابات الجريمة المنظمة المتخصصة بهذه السموم. وبحسب احصاءات رسمية، فإن أطناناً من المواد المخدرة وملايين من الحبوب الممنوعة يتم تداولها شهرياً وسنوياً، ويؤدي ذلك إلى الفتك بآلاف الشباب العراقيين الذين يقعون فريسة تعاطيها وإدمانها نتيجة الخداع أو لأسباب تتعلق بالبطالة والمرض والجهل وغير ذلك.

ونظراً لفداحة الآثار السلبية لهذه المخاطر وتداعياتها الجسيمة فقد خصصت الأجهزة الأمنية مساحة واسعة من جهدها الميداني وخبراتها وأدواتها اللوجستية لملاحقة المهرّبين والمتاجرين والقبض عليهم وعلى شحناتهم حتى وصل الأمر إلى الدخول معهم في اشتباكات مسلحة دامية راح ضحيتها عدداً من عناصر الأمن

الذين سقطوا شهداء في ساحة المواجهة. مما يستدعي أنْ تتكاتف جهود جميع المؤسسات الرسمية والمعنيين ومنظمات المجتمع المدني للتصدي بشجاعة لهذا الخطر، الذي يستهدف تدمير نسيجنا الاجتماعي وتقويض قيمنا الدينية وعرقلة مسيرة التنمية. ولكون مركز الرافدين للحوار من المؤسسات البحثية المتقدمة فقد أخذ على عاتقه تسليط الضوء على أهم التحديات المجتمعية والامنية التي يتعرض لها العراق ومنها جائحة المخدرات. وتنقسم الدراسة الموجزة إلى أربعة أقسام، تناول الأول كيف سجّل عام 2022 انتشاراً مثيراً للقلق لآفة المخدرات، وبحث الثاني تنامي الجهود الأمنية والمجتمعية لمحاربتها، فيما ركّز الثالث على التحوّلات الخطيرة الطارئة على في المجال نفسه سنة 2024، وتخصص الرابع على كيفية الوقاية من هذه الآفة والسيطرة عليها.

أولاً: انتشار مثير للقلق.. المخدرات تفتك بالشباب (2022)

وفقاً لتقرير نُشر على موقع (The National)، فقد بدأ تهريب وتجارة المخدرات وتعاطيها بين شريحة الشباب يزداد بشكل لافت في العراق، إذ تحول الاخير من مجرد معبر لتهريب المخدرات لدول مجاورة الى مرحلة التعاطي والترويج، مما شكّل تحدياً على مختلف الصعد، لاسيما الصعيد الأمني والاجتماعي، للبلد، دفع مسؤولين للمطالبة بمعونة أطراف إقليمية وحتى دولية للحد منها والقضاء عليها[1].

يرى مراقبون وخبراء أن آفة المخدرات لا تقل خطورة عن الإرهاب، بل تُعد جسامتها وتصاعد نشاط الجريمة المنظمة ومافيات تجارة المخدرات وتهريبها وعصابات الإتجار بالبشر

[1] مسؤولون أمنيون: المخدرات المهربة للبلد خلال النصف الأول من هذا العام تعادل 20 ضعف السنتين الماضيتين، ترجمة: حامد أحمد، موقع المدى، 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2021: https://almadapaper.net/250778/

لاسيّما النساء والأطفال، من المعضلات المعقّدة التي باتت تشكل تهديداً لأمن المجتمع العراقي واستقراره، ومن الاحداث المرهقة للمشهد الأمني في العام 2022، إذ تشير إحصاءات سابقة إلى أرقام ونسب مخيفة، ذكرت إن نسبة الإدمان على المخدرات قد تصل إلى 50 في المائة من فئة الشباب. النسبة الأكبر للتعاطي تصل إلى 70 في المائة في المناطق والأحياء الفقيرة التي تكثر فيها البطالة. أصبحت عصابات المخدرات تشكل اختباراً حقيقياً لقدرات الأجهزة الأمنيّة وكفاءتها في التصدي والتعامل مع هكذا انشطة إجراميّة يمكن اعتبارها غير تقليديّة على الساحة الأمنيّة العراقيّة.

1- بؤر انتشار المخدرات مكامن للأمراض المجتمعية

كثيرة ومعقدة هي التحديّات والمشكلات التي تواجه العراق اليوم، بعض هذه المشكلات استراتيجيّة في مضمونها وفي تمظهراتها وفي تعقيداتها، وبعضها الآخر آنيّة فرضتها طبيعة المرحلة والظروف المحليّة والدوليّة، أثّرت هذه المشكلات بأنواعها بشكل مباشر وغير مباشر على تفشي ظاهرة المخدرات وتأثيرها سلبياً في المجتمع العراقي، ومن هذه المشكلات:

- **خطر آخذ في التوسع**: من الواضح ان ظاهرة المخدرات هي نتاج لواقع ينطوي على منظومة متداخلة ومترابطة من المشكلات والظواهر الأخرى التي أخذت تنتشر بسرعة على الرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذ بين الحين والآخر لتطويقها أو للحد من انتشارها في أقل تقدير، وهي بحجمها الحالي المفترض وبحجم استفحالها محلياً قد تكون حالة طارئة وجديدة، وربما هي وليدة التغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة. مع استمرار الأزمات التي يمر بها المجتمع العراقي وتواصل الضغوط العديدة التي

يتعرض لها الفرد، يمكن توقع تنامي مشاعر اللامبالاة والعزلة والتمرد على معايير الواقع ومعطياته، ولهذا ليس غريباً أن تتجاوز ظاهرة تعاطي المخدرات مستقبلاً مؤشراتها الحالية مكانياً أو على صعيد شرائح أخرى ولاسيما اولئك الذين يعانون الإحباط أو الاغتراب بمختلف صوره وانماطه.

- **ثنائية البطالة والفقر تقود إلى تفشي المخدرات:** البطالة والفقر ظاهرتان اجتماعيتان تنطويان على ابعادٍ نفسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وثقافية كثيرة، ومن ثمّ فإنّ ظروف حياة الفقير والعاطل عن العمل تترتب عليها نتائج ذاتية واجتماعية خطيرة، فعندما تتعرض حاجاته الأساسيّة إلى التهديد، يمكن توقع ردود افعال سلبية من قبل بعض الافراد، فالفرد اذا حُرم طريق العيش كانت الحاجة من اقوى البواعث الدافعة إلى ارتكاب ابشع الجرائم ليحصل على ما يحقق ذاته ويؤمّن حاجاته الأساسية. لقد أصدرت وزارة التخطيط بالتعاون مع منظمة العمل الدوليّة (ILO) في تموز/يوليو 2022 نتائج المسح الوطني الخاص بقوة العمل في العراق بنسب بلغت 16.5 في المائة، وهذا يعني ان هناك شخصاً عاطلاً عن العمل لكل خمسة أشخاص، فيما أكدت مصادر عدم تحسن هذه المعدلات مع بداية عام 2024، وارتفعت نسب الفقر بحوالي 22% حسب وزارة التخطيط (أي ما يعادل 10 ملايين عراقي).
- **بطالة الاناث:** إن معدل بطالة الاناث قد بلغ 28.2 في المائة، وهو ضعف ما لدى الذكور البالغة 14.7 في المائة. وخطورة البطالة تكمن في ان نسبتها بين الشباب للفئة

العمرية 15- 24 سنة مرتفعة، إذ بلغت 35.8 في المائة، وهي أكثر بثلاث مرات من معدل البطالة للأعمار 25 سنة فأكثر والبالغة 11.2 في المائة. أما فيما يخص معدلات الفقر في العراق فقد توقع المتحدث باسم وزارة التخطيط ان نسبة الفقر في العراق تتراوح ما بين الـ 20-23 في المائة"، كما أشار إلى ان "النسبة تكون مرتفعة في المناطق المحررة، إذ تبلغ 41 في المائة تقريباً، في حين تبلغ نسبة الفقر في جنوب العراق 32 في المائة، وتعد محافظة المثنى أعلى محافظة في نسبة الفقر بواقع 52 في المائة تليها الديوانية بواقع 49 في المائة". إن عدّ بطالة الاناث سبباً يعود الى أن العنصر النسوي كان ضمن فرق المهربين والمتعاطين في العراق، إذ بدأ جزء من هذه الشريحة يتجلى بشكل واضح من حيث كونه ضالعاً أو متورطاً في تفشي هذه الظاهرة.

2- الإدمان مفتاح الجرائم.. والاجهزة الأمنية تستنفر

أدى ارتفاع زخم عمليات نقل المخدرات عبر العراق من الدول المجاورة الى زيادة ملحوظة في كل مناطقه تقريباً، إذ ازداد عدد من يعانون زيادة تعاطي المخدرات في المؤسسات الصحية من 2979 حالة في عام 2017 الى 6101 حالة عام 2021، وتشير التقارير الى أن هنالك علاقة وثيقة بين تفشي ظاهرة المخدرات وبين التحديات الاقتصادية في البلد الذي تتفشى فيه، ومن مظاهرها ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين المراهقين والشباب. ومنذ العام 2022، حدثت زيادة ملحوظة في الإدمان على تعاطي المواد المخدرة وفي مقدمتها مواد مثل (الميثامفيتامين) و(الكبتاغون)، إذ انتشرت الأولى في محافظة البصرة، أما الثانية فقد انتشرت في

محافظات مثل بغداد ومناطق مثل الأنبار ومركزها الرمادي. ووصل عدد الذين تلقوا العلاج لاضطرابات تعاطي المخدرات إلى 3.308 كان 2.251 منهم بحاجة الى الشفاء من تعاطي مادة (الامفيتامين)[2]. ناهيك عن المواد الأخرى التي سيتم ذكرها ضمن فقرات هذه الدراسة.

وصلت ظاهرة المخدرات (تجارة وتعاطي) خلال العامين الأخيرين إلى آفاق غير مسبوقة تنهش جسد المجتمع العراقي وتهدد مستقبل أجياله، بعد استفحالها – كتجارة وتعاطي - بين فئة الشباب خاصّة، مما جعل الأجهزة الأمنية العراقية تستنفر كل جهودها لدرء الخطر الذي يحيط بالمجتمع العراقي. إذ بلغت الأعداد المعلنة رسمياً للعام 2022 14 ألف شخص بين متعاطٍ ومتاجر من الذين تم اعتقالهم، بينهم 500 من النساء والأحداث[3]. بينما كانت حصيلة المعتقلين بجرائم المخدرات في عام 2020 قد بلغ حوالي نصف هذا العدد بـ 7500 متهم. وفي العام السابق ارتفع العدد ليبلغ 12 ألفاً و800 متهم، إذ تقوم عصابات الإتجار باستغلالهم لغرض الترويج والنقل، وقد وصلت نسبة التعاطي بين الشباب في المناطق الأكثر فقراً إلى 70 في المائة[4]. وهذا دليل مهم على ارتفاع معدلات هذه الظاهرة وتصاعد ادمان متعاطيها، مما جعل الجهات الأمنية المختصة

---

[2] ديناميكات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الأوسط: ملخص تنفيذي لتقرير الأمم المتحدة العالمي للمخدرات لعام 2023، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, (تموز 2023)، ص 13.

[3] عادل فاخر، المخدرات في العراق.. آفة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط الالكتروني،bit.ly/3H0WHV6 .

[4] حصيلة "مقلقة".. تصاعد مستمر لأعداد المتهمين بالمخدرات في العراق، موقع شفق نيوز، متاح على الرابط الالكتروني، bit.ly/3Xd7YHu .

بمكافحة هذه الظاهرة أن تعد العدة لهذا الكابوس الاجتماعي المتعاظم.

وللاطلاع على نسب تصاعد تعاطي هذه الظاهرة يُنظر الشكل رقم (1) [5].

شكل رقم (1) تطور اعداد المتهمين بجرائم المخدرات 2020-2022

ومن الجدير بالذكر ان أنواع المخدرات الأكثر انتشاراً في العراق تشمل مواد الكريستال والحشيشة التي تنتشر في الوسط والجنوب، فضلاً عن حبوب الكبتاغون التي تنتشر غربه وشماله، وتعد الأكثر رغبة لدى الشباب. وبحسب وزارة الداخليّة فإنّ أغلب المخدرات من نوع "الكريستال" تدخل من بلدان مجاورة إلى محافظات البصرة وميسان. فيما تدخل حبوب "الكبتاغون" والحشيشة إلى القائم عن طريق سوريا[6]. وتشير دراسات إلى إن تجارة هذه المادة المصنّعة في بعض البلدان المجاورة تدرّ ملايين الدولارات، تُستخدم لشراء الأسلحة والذمم وزعزعة الاستقرار

[5] المصدر نفسه.

[6] الداخلية العراقية: أكثر المخدرات الداخلة إلى العراق مصدرها إيران، موقع ايران انترناشيونال، متاح على الرابط الالكتروني، bit.ly/3XxaOXJ .

وتقويض قوة القانون. وبحسب مسؤولين عراقيين، يتم تهريب المخدرات إلى البلاد مخبأة في السيارات أو في الفاكهة المزيفة أو حتى بواسطة الطائرات بدون طيار، ونظراً لأن النساء أقل خضوعًا للتفتيش والسيطرة من الرجال، فإنّ كثيراً منهن يتورطن في عملية الإتجار بالمخدرات. وقد أفادت وزارة الصحّة إنه منذ بداية عام 2022 تم علاج 4500 مدمن مخدرات، تتراوح أعمار أغلبهم بين 15 و30 عامًا، إلّا انه بسبب قلة المراكز المتخصصة، سيظل العديد من الشباب ضحايا للمخدرات[7].

ثانياً: تنامي جهود محاربة تجارة المخدرات أمنياً وتطورها استخبارياً (2023)

1- الجهد الحكومي يتصدى لخطر المخدرات

امتازت البيئة الأمنيَّة العراقيَّة منذ مطلع العام 2023، بنوع من الاستقرار الأمني الهشّ، تخللته توترات سياسية، في وقتٍ تصاعدَ فيه نشاط عصابات الجريمة المُنظّمة ومافيات تجارة وتهريب المخدرات، التي باتت تشكل تهديداً لأمن واستقرار المجتمع. تضعُ الحكومة العراقيَّة (الأمن) ضمن أولوياتها الاستراتيجيَّة، وحاولت أن تسير بخطى ثابتة للتعامل مع التحديات الاجتماعية القائمة والمحتملة لا سيما في الأعوام الأخيرة، ففي مجال عصابات المخدرات لاقت الأجهزة الأمنيَّة صعوبات بالغة في مواجهة هذه العصابات، لما أضحت عليه من خبرة في المناورة وإمكانات مُسلّحة ونفوذ، مَا أدى إلى سقوط ضحايا من عناصر الأمن ومقتل أو انتحار رؤوس المافيات. ومن

[7]A "worrying" outcome.. the number of drug users increases continuously in Iraq, Shafaq News, bit.ly/3WCgX3K.

الجدير بالثناء أنّ وزارة الداخليَّة تبنّت استراتيجيَّة تستند إلى بناء قاعدة معلومات شاملة عن أماكن وجود التجار ونشاطاتهم وطرق عبورهم، وذلك بغرضِ استهدافهم في الوقت المناسب.

إنَّ الانتشار الواسع لظاهرة الجريمة المُنظّمة محلياً ودولياً يبيّن أهميَّة الحكومة للتصدي لها، عن طريق الجهد الأمني الميداني والاستخباري والتعاون الإقليمي وإرساء قاعدة من التشريعات والآليات الفعالة لمكافحة الجماعات الإجرامية. لا سيّما أنّ الجريمة المُنظّمة ما تزال تمثل تهديداً قائماً، وتَمكَّنتْ شبكاتها من الاستمرار في أنشطتها كالاتجار بالمخدرات وترويجها والاتجار بالبشر والسّلاح وتهريب النفط.

إن عدم السيطرة على الحدود كان واحداً من الدعامات الرئيسة التي تستند عليها عصابات تجارة المخدرات، إذ ظلت تلك المشكلة أو وجود ما تسمى بـ(المنافذ غير الرسمية) من المشاكل الَّتي تسبب أزمات ومخاطر تهدد الأمن والمجتمع، حيثُ أدت إلى العديد من المعضلات الَّتي - وفق المؤشرات - سوف تستمر مع العام 2024 أيضاً، ومن أبرز ما يتركه عدم السيطرة على الحدود: التهريب بشتى أنواعهِ، والاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعيَّة، الاتجار بالمخدرات الَّتي أصبحت من المشاكل الَّتي تتفاقم يوماً بعد آخر وغياب الإجراءات التشريعيَّة والتنفيذيَّة الرادعة ما يجعل من الصعوبة على الأجهزة الأمنيَّة ملاحقة تلك المافيات والعصابات، وسيظل العديد من الشباب في العراق ضحايا للمخدرات [8].

[8] مجموعة باحثين، تقويم عمل الحكومة العراقيَّة خلال عام كامل، بيروت – النَّجف الاشرف، مركز الرافدين للحوار، ط1، 2023.

الممنوعات والمخدرات تؤمّنها شبكات الإرهاب والفساد والجريمة المنظّمة

واستمرت الجريمة المُنظّمة في العراق، تشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في البلاد، خلال عام 2023، حيث استطاعت تلك الجماعات والشبكات الاجرامية من الصمود والتكيف، إزاء جهود ومساعي الأجهزة الأمنيَّة للتصدي لها. وقد تمثلت أنشطة وجرائم جماعات الجريمة المُنظّمة والشبكات الاجرامية، بالاتجار بالمخدرات وترويجها، وكذلك جرائم الاتجار بالبشر[9] وتهريب المهاجرين، وتجارة السّلاح وتهريب المشتقات النّفطيَّة. وكان من أسباب تصاعد وانتشار جماعات الجريمة المُنظّمة والشبكات الاجرامية، الفساد الإداري والمالي، واستمرار عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي وتداعيات التغيرات المناخية والركود الاقتصادي الذي أعقب جائحة كورونا.

أرقام مفزعة وشهادات صادمة

استناداً للمعطيات أعلاه فقد جاء العراق في عام 2023، بالمرتبة (8) عالميا من أصل (193) دولة في مؤشر الجريمة المُنظّمة العالمي، وبدرجة بلغت 7.13، ما يعني أنه في عام 2023 ارتفعت نقاط العراق في مؤشر الجريمة المُنظّمة العالمي بمقدار (0.08)، أما على المستوى الآسيوي فقد جاء العراق بالمرتبة (2)، من بين (46)، دولة آسيوية. هذا مؤشر سلبي خطير يؤخذ على قواتنا في الميدان، الأمر الذي يتطلب من الأجهزة الأمنيَّة بذل المزيد من الجهود لمواجهة عصابات الجريمة المُنظّمة والتصدي

[9] الحكيم يعلّق على فقدان 450 طفلاً في العراق هذا العام: ناقوس خطر يضع الحكومة على المحك، موقع القدس العربي، متاح على الرابط الالكتروني:bit.ly/3XogIds.

لها. وتوضّح الدراسات أن تصنيف العراق بمؤشر الجريمة المُنظّمة ارتفع في 2023 مقارنة بـ 2021.

إنّ تكيّف مافيات الاتجار بالمخدرات إزاء جهود ومساعي الأجهزة الأمنيَّة نظرا لما باتت تمتلكه عصابات المخدرات من إمكانات مسلحة ونفوذ تواجه به هذه القوات الأمنيَّة، الأمر الذي يؤدي في أحيان كثيرة لسقوط ضحايا من الضباط والجنود [10]، فضلاً عن تسبب هذه العمليات في مقتل أو انتحار رؤوس المافيات بعد محاصرتهم وتشديد الخناق عليهم. وتتفق المصادر الأمنيَّة، على إن الهيروين والحشيشة وحبوب الكبتاغون المخدرة والكريستال هي من أكثر الأنواع انتشارا اليوم [11].

وفي سبيل مواجهة والتصدي لعصابات تجارة المخدرات، تبنت وزارة الداخليَّة العراقيَّة استراتيجية جديدة لمواجهة جرائم الاتجار بالمخدرات استهدفت بناء قاعدة معلومات رئيسة عن أماكن وجود التجار ونشاطاتهم وطرق عبور المواد المخدرة ومرورها بالبلاد، وذلك بغية وضع وتنفيذ الخطط الكفيلة باستهداف هؤلاء التجار في الوقت المناسب [12]. ورغم ذلك فقد أعلنت المديرية العامَّة لشؤون المخدرات، ضبط نحو 586 ألف كيلو غرام وقرص من المخدرات في العراق خلال الشهر الأول من العام 2023، وإلقاء القبض على (1417) متهماً بتجارة، وترويج، ونقل، وتهريب المخدرات، وضبط (63369) كيلو غراما من المخدرات بمختلف الأنواع، و(522186) قرصاً مخدراً ومؤثراً

---

[10] 2800 معتقل خلال شهرين.. هل يتمكن الأمن العراقي من ضرب تجار المخدرات ومروّجيها؟، موقع الجزيرة، على الرابط الالكتروني:.https://bit.ly/3MyC3i1

[11] عادل فاخر، المصدر السابق.

[12] 2800 معتقل خلال شهرين.. المصدر السابق.

عقلياً خلال شهر كانون الثاني من عام 2023 [13]. كما تبنت وزارة الداخليَّة، عقد (مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات)، تحت شعار (بالتعاون ووحدة الهدف نقضي على المخدرات) خلال الفترة من 9 ولغاية 10 أيار 2023.

ووفق تقرير موثوق صادر من منظمة الامم المتحدة حذرت فيه من أن البلاد تتحول إلى محور مهم لتهريب المخدرات، فإن السلطات العراقية صادرت سنة 2023 كميات قياسية من حبوب الكبتاغون قد تصل قيمتها إلى 144 مليون دولار، وأشار التقرير فقد صادرت السلطات العراقية "رقماً قياسياً بلغ 24 مليون قرص كبتاغون"، يفوق وزنها 4.1 طن، وتقدر قيمتها بما بين 84 مليون و144 مليون دولار، بحسب سعر الجملة، وأوضح أن مضبوطات الكبتاغون زادت بنحو ثلاث أضعاف بين عامي 2022 و2023، لافتاً إلى أن مضبوطات العام الماضي أعلى بـ 34 مرة من تلك في عام 2019 [14].

ومن جانبٍ آخر أشارت دراسة مستقلة إلى إن آفة المخدرات لم تترك مكاناً في العراق إلا اقتحمته ومنه السجون، ولم تكن مشكلة حقوق الإنسان والاكتظاظ بالسجون هي الوحيدة التي لا زالت مستمرة، إذ يُضاف إليها قضايا الفساد في طعام السجناء وانتشار ظاهرة تعاطي وتجارة المخدات فيها، بل وصل الأمر إلى قيام البعض ببيع وشراء المخدرات على السجناء.

---

[13] اعتقال 1417 متهماً بجرائم المخدرات خلال الشهر الأول من 2023، جريدة المدى، العدد5370، بتاريخ 2023/2/15، على الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/3pxRGgl.

[14] العراق يتحول إلى "محور" إقليمي لتهريب المخدرات | اندبندنت عربية

https://www.independentarabia.com/node/600506/

من جهة ثانية أشارت تقارير منظمات حقوق الإنسان وتقارير صحفية إلى أوضاع السجون الحكوميَّة، مثل الفساد في الطعام وقيام بعض إدارات السجون بإجبار السجناء على شراء **المخدرات،** إضافة إلى تفشي الابتزاز وغيرها من أشكال الانتهاكات[15].

كما إن هناك جهوداً لوزارة العدل باتخاذ الإجراءات العاجلة لإنشاء سجون ومراكز احتجاز عقابية خاصة لمتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ومدى مراعاة اختلاف الجنس والحالة الصحية والنفسية والفئات العمرية وفصل المتعاطين عن المتاجرين في السجون المتوفرة في جميع المحافظات، فضلاً عن ملاحقة المتورطين من أو المتهمين من منتسبيها في جرائم الترويج داخل المؤسسات التابعة لها.

وفي ندوة أقامها مركز الرافدين للحوار أمسية رمضانية بتاريخ: 2 نيسان/أبريل 2023 بعنوان (وزارة العدل: تبدّل الأدوار وتعقّد المسؤوليات) حاضر فيها وزير العدل السيد خالد شواني؛ إذ جاء على لسان الوزير: المجرمون يجتهدون لارتكاب المزيد من الجرائم حتى وهم داخل السجون، ومنها محاولتهم إدخال المخدرات وبيعها هناك، وتقوم وزارة العدل بالتصدي لهم ووضع ثلاثة أطواق أمنية على كل قسمٍ منها لمنعهم، واتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق الجميع (سواءً النزلاء أو الموظفين المتورطين معهم).

---

[15] مصطفى العبيدي، كوارث تغزو السجون العراقية، صحيفة القدس العربي بتاريخ 28 كانون الثاني (يناير) 2023، متاح على الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/gyeiz.

أما وزارة الصحة فقد أفادت أنه منذ بداية عام 2022 تم علاج 4500 مدمن مخدرات، تتراوح أعمار معظمهم بين 15 و30 عاماً، إلا أنه بسبب قلة مراكز علاج الإدمان على المخدرات في العراق، سيظل العديد من الشباب في العراق ضحايا للمخدرات [16]. وفي تموز (يوليو) 2023 أعلنت الحكومة العراقيَّة عن خطة "لعراق خالٍ من المخدرات"، واعتبرت ظاهرة تفشي المخدرات والاتجار بها تهديداً إرهابياً.

وفي 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023، أعلنت وزارة الداخليَّة أن "عدد الذين تم إلقاء القبض عليهم في مجال المخدرات خلال عام 2023 في المديرية العامَّة لمكافحة المخدرات ما يقارب 15 ألف متهم، و بلغ عدد الموقوفين على مستوى الوزارة 19035 ألف موقوف بتهم تتعلق بالمخدرات، وضبط ما يقارب 4 أطنان من المواد المخدرة، وأكثر من 15 طناً من المؤثرات العقلية"، كما أن القوات الأمنيَّة اشتبكت مع عصابات المخدرات في أماكن عدة، وقتلت 16 تاجر مخدرات، وأيضاً قدمت 4 شهداء و23 جريحاً، وجرى ضبط أكثر من ألف قطعة سلاح و1350 عجلة كانت تابعة لتجار المخدرات، ومجموع المحكومين في مجال المخدرات تجاوزت 9 آلاف محكوم ومن ضمنهم دوليين، ولأول مرة في تاريخ وزارة الداخليَّة يتم إلقاء القبض على أكثر من 140 تاجر مخدرات دولي وفق أحكام المادة 27 [17].

---

[16] A "worrying" outcome.. the number of drug users increases continuously in Iraq, Shafaq News, bit.ly/3WCgX3K.

[17] مخالفات مليونية وحوادث بالجملة.. الداخلية تحصي جرائم 2023، موقع موازين بتاريخ31كانون الأول (ديسمبر) 2023، متاح على الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/3NQc9qd.

2- جهود منع المخدرات من أنْ تهزّ السلم الاجتماعي

رغم التحديات الكبيرة التي واجهها العراق بسبب ظاهرة المخدرات إلا أنّ نشاطات دائرة المنظمات غير الحكوميَّة كان حثيثة خلال عام 2023، ولقد توزعت بين الاجتماعات الحكوميَّة المُهمَّة ذات العلاقة بعمل المنظمات غير الحكوميَّة مثل الهيئة الوطنيَّة العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ودائرة شؤون الألغام، واللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين... وغيرها، وبين المشاركات الخارجيَّة، والاجتماع بممثلي المنظمات الدوليَّة والاقليمية، مثل المشاركة في اجتماع الدورة (33) للجنة مؤسسات المجتمع المدني التابعة لجامعة الدول العربيَّة والذي عُقد في بداية شباط-فبراير 2023، واجتماع الدورة (34) الذي عُقد أواخر آب-أغسطس من العام نفسه، أو الاجتماع برئيس بعثة المُنظّمة الدوليَّة للهجرة في العراق في أواخر كانون الثاني-يناير 2023، فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي أقيمت في مناطق مختلفة في العراق، مثل المشاركة في مؤتمر الشباب الدولي الاول الذي أقامه مركز الرافدين للحوار في 28 شباط-فبراير 2023 في مدينة النجف الاشرف، وورشة العمل التي أقامتها دائرة المنظمات غير الحكوميَّة بالتعاون مع محافظة الأنبار في 16 كانون الثاني-يناير 2023 تحت عنوان (مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب واستدامة المنظمات غير الحكوميَّة وحمايتها من الاندثار)، فضلاً عن المشاركة في الندوة التي أقامها مجلس النّواب في أواخر الشهر الثاني من العام المذكور تحت عنوان (مكافحة المخدرات قرار جماعي).

وعلى ما يبدو أن بعض المشكلات الاجتماعيَّة في العراق باتت مزمنة، بفعل تعقّدها وتشابك مصادر نشوئها، فضلاً عن ضعف

القدرة على ايجاد الحلول النهائية اللازمة لها ومنها آفة المخدرات، بل وربما غياب الرؤية العميقة لوضع الحلول المناسبة لها، ومهما يكن من أمر فإن مشكلة المخدرات في المجتمع العراقي ما زالت عصيَّة على الأجهزة الأمنيَّة رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها في هذا الشأن، والواقع أنّ النتائج المترتبة على تعاطي المخدرات والاتجار بها تتجاوز حدود اهتمام الأجهزة الأمنيَّة، إذ إن الكثير من أبناء المجتمع العراقي يخشون تمددها إلى شرائح أخرى، ما يجعل منها مشكلة مستمرّة، تستوجب إيجاد الحلول الناجعة لها.

ومن الضروري وضع مكافحة المخدرات كأولوية حكومية ومجتمعية قصوى لمحاربة متعاطيها والاتجار بها، مع ضرورة العمل الجادّ على ضبط الحدود لمنع تهريب المخدرات من بعض دول الجوار إلى العراق، على أن يتم ذلك بالتزامن مع مكافحة الظروف والعوامل الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تدفع إلى تعاطي المخدرات لاسيما بين أوساط الشباب.

كما ينبغي تخصيص الموارد البشرية والمادية ووضع الخطط والبرامج، وزيادة الجهد الاستخباري، للتصدي ومعالجة عصابات ومافيات الجريمة المُنظّمة بمختلف صورها وأشكالها (مافيات تهريب وتجارة المخدرات، مافيات تهريب المشتقات النّفطيَّة، مافيات تهريب والتجارة بالبشر، وغيرها).

3- عملية التسليم المراقَب

تعد عملية التسليم المراقب تحولاً مهماً في الجهود العالمية لمكافحة المخدرات، إذ ورد ذكرها في المادة 2/ط من (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) معرَّفة بأنها: "الأسلوب الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو

مشبوهة بالخروج من إقليم دولة أو أكثر أو المرور عبره أو دخوله، بمعرفة سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرمٍ ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه"[18].

تتمثل الفائدة من تطبيق عملية التسليم المراقب التي أتقنتها أجهزتنا الأمنية باحترافية عالية بأنها إذا تمكنت سلطات إنفاذ القانون من إدارة عملية تسليم المخدرات غير المشروعة أثناء النقل بوصفها جزءاً من جهودها الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة، فستكون هذه فرصة كبيرة لما يُعرف بـ (التحقيق الاستباقي) في أنشطة جماعة الجريمة المنظمة المتورطة في الاتجار بها. ويمهد ذلك لإعداد عملية تقودها المعلومات الاستخبارية تصب في صالح إنفاذ القانون من عنصر المفاجأة ويكسبها مزية تكتيكية على المجرمين. وفي السياق ذاته، قد تعود عملية التسليم المراقب بفائدة ونتائج فعالة لأنها تسمح، بطريقة خاضعة للمراقبة، بقطع الطريق على شحنات من السلع غير المشروعة واستبدالها وتسليمها باستخدام تكتيكات سرية بما يمكن أن يؤدي إلى تحديد هوية الجناة واعتقالهم، أو تعطيل سير عمل الشبكات الإجرامية، أو السعي لجمع الأدلة المادية، أو إعداد المزيد من المعلومات الاستخبارية المفيدة في استمرار الجهود الحكومية للدول في الحد من ظهارة المخدرات[19].

---

[18] المادة (2/ط) من (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية). للاطلاع على ملف الاتفاقية:

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNTOC/Publications/TOC%20Convention/TOCebook-e.pdf

[19] يُنظر: عمليات التسليم المراقب، مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية، موقع الأمم المتحدة:

https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/advancedinvestigativetechniques/controlled-deliveries.html

فيما يتعلق بالعراق، على المستوى التشريعي، قام المشرِّع العراقي باستحداث استخدام أسلوب التسليم المراقب في (قانون تصديق الاتفاقية العراقية السورية في مجال التعاون الجمركي رقم (8) لسنة 2011، إذ جاء تعريفه في المادة الأولى من الاتفاقية وتحديداً في الفقرة **9**: "تعني طريقة السماح لشاحنات المواد غير المشروعة أو المشبوهة من العقاقير المخدرة والمواد المؤثرة بالحالة العقلية للأشخاص والمواد المنتجة لها بالمرور لخارج أو لداخل أو من خلال أراضي دولة أو أكثر بمعرفة وتحت مراقبة السلطات المختصة بقصد تحديد هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب المخالفات الجمركية". ثم عاد المشرع العراقي واستحدثه في (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017) كجزء من تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي يعد العراق مصادِقاً عليها.

بشكل عام، تتفرع عملية أو أسلوب التسليم المراقب إلى نوعين: التسليم المراقب **الداخلي** ويُشير هذا النوع من عملية التسليم المراقب الى ضبط الأجهزة الأمنية المختصة لشحنة تتضمن مواداً غير مشروعة أو مشبوهة كالمخدرات والمؤثرات العقلية أو البضائع أو السلع الممنوع تداولها، يروم المتورطين او الضالعين بنقلها من مكان معين إلى مكان آخر ضمن دولة معينة ليتم السماح من قبل الأجهزة الأمنية بمرورها سعياً لتعقبها ومعرفة الجهة المراد الوصول إليها من اجل القبض على المتهمين بالجرم المشهود للوصول الى المسؤولين عنها والممولين لها. والنوع الثاني هو التسليم المراقب **الخارجي**، والذي يعني اكتشاف الأجهزة الأمنية المختصة في إحدى الدول لشحنات مشبوهة يراد نقلها من دولة إلى أخرى، سواءً بشكل مباشر أو عبر جهة ثالثة، وذلك من خلال التنسيق بين السلطات المختصة في تلك الدول الثلاث (المنبع أو العبور والمقصد) للسماح بمرور تلك الشحنة حتى يتم

ضبطها في دولة المقصد أو الدولة التي تتوافر فيها الأدلة الكافية لإدانة المتهمين المتورطين[20].

ثالثاً: 2024 العراق من طريق لعبور المخدرات إلى مستهلك وسوقٍ رائجة لها

شكّل تاريخ العراق على مدى العقود الأخيرة، والذي اتسم بالعنف والنزاع المسلح وعدم التداول السلمي للسلطة والديكتاتورية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار، سبباً كافياً في خلق بيئة مناسبة للأنشطة غير المشروعة وفي مقدمتها الاتجار بالمخدرات. إذ بُعيد انتهاء الحرب العراقية الإيراني التي دامت ثمان سنوات في ثمانينات القرن الماضي، اتسع نطاق الحروب والعنف، فمن حرب الخليج والحصار الاقتصادي وتداعياته في عقد التسعينات، مروراً بالأحداث التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 وما رافق ذلك من تطورات واقتتال طائفي وإرهاب، وليس انتهاءً باجتياح تنظيم (داعش) الإرهابي لمساحات واسعة من الأراضي العراقية والإجراءات الأمنية التي تطلّبها طرده. إن كل ذلك وغيره أدى الى تداعيات تمثلت بعدم الاستقرار وهشاشة المؤسسات والآليات الموضوعة لمكافحة الجريمة المنظمة، مما هيأ الظروف الى ظهور شبكات إجرامية محلية وعابرة للحدود، استغلت الظروف التي خلقتها الأسباب المشار إليها لغرس الأنشطة غير المشروعة وتمهيد الطريق لجماعات إجرامية، لا سيما تجار المخدرات، لاستغلال الدمار والخراب وعدم الاستقرار والفوضى لصالح أنشطتها.

---

[20] القاضي حيدر فالح حسن، استخدام أسلوب التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة، موقع مجلس القضاء الأعلى، 26 آب (أغسطس) 2020: https://sjc.iq/view.67464/

أما على المستوى الإقليمي، فقد اتسمت الظروف التي تمر بها المنطقة بعدم الاستقرار والعنف والصراعات، والمعاناة التي تمر بها بعض الدول المجاورة للعراق التي ترزح تحت وطأة العقوبات الغربية، والتي عززت من فرص بعض الجماعات الخارجة عن القانون لتأسيس اقتصاديات غير شرعية، سعياً للهروب من وطأة هذه العقوبات وتمويل أنشطتها. وبالنسبة للسيطرة على المخدرات العابرة للحدود، يعاني **العراق** من حدود طويلة مع دوله المجاورة حيث تتميز هذه الحدود بتعقيد جغرافيتها، مما يصعب السيطرة عليها دون تنسيق مشترك، فضلاً عن شبكات القرابة الواقعة عبر الحدود والتي تسهّل المعاملات غير المشروعة، ناهيك عن احترافية بعض الجماعات المتاجرة بالمخدرات في إخفاء الممنوعات والمنتجات المحرّمة وخلطها مع المنتجات المشروعة عند نقلها عبر نقاط التفتيش في الحدود. يضاف الى ذلك قدرتها على تزوير الوثائق والتصاريح ورشوة ما يمكن من المنتسبين لهذه الدولة أو تلك ومن جهات مختلفة[21].

استمراراً لهذا التعقيد الذي يسببه تفشي ظاهرة المخدرات سنة تلو الأخرى، فقد حملت سنة 2024 أعباءً جمّة للأجهزة الامنية المختصة بمكافحة المخدرات، فقد زادت نسبة تجارها والمتعاطين لها، وتوسعت رقعة المناطق التي يتم فيها تداول هذه السموم، وبات العراق يخوض معركة شرسة مع المخدرات، بعد أن أصبح مركزاً وسوقاً رائجا تنشط فيه شبكات واسعة من العصابات المتخصصة فيها، وتحولت إلى أمر يقلق العوائل خوفا على أبنائها من هذه الظاهرة، وكذلك أجهزة الدولة التي تكاد تكون عاجزة عن القضاء عليها.

أعلنت وزارة الداخلية، عن خطتها الخاصة لعام 2024 لمكافحة المخدرات، موضحةً أن الخطة من ثلاثة محاور تبدأ من

[21] ديناميكات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

مكافحة تجارتها وملاحقة كل مروجيها، فضلاً عن دعم المديرية العامة لمكافحة المخدرات وإعدادها بالأسلحة وتوسعة عملها وإجراءاتها، بالإضافة إلى زيادة عدد المصحات. وأشار المتحدث باسمها إلى أن "عدد المقبوض عليهم خلال عام 2023، بلغ فقط في المديرية العامة لمكافحة المخدرات ما يقارب 14 ألفاً، أما باقي الأعداد في وزارة الداخلية كافة فقد تجاوزت 19.000 موقوف". وفي وقت سابق، كشف السيد وزير الداخلية، عبد الأمير الشمري، عن أن قسم من المخدرات تأتي إلى البلاد من إيران وسوريا وعبر شبكات مرتبطة ببعضها. وارتفعت أعداد المدمنين بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار المخدرات ووفرتها، مما أدى إلى زيادة بنسبة 40% في أعداد المدمنين، وزيادة بنسبة 30% في أعداد تجار المخدرات[22].

ففي منتصف ذلك العام أعلنت وزارة الداخلية عن ضبط 230 شبكة تتاجر بالمخدرات. وقال الناطق الرسمي لوزارة الداخلية، إن وزارته قطعت شوطاً استثنائياً بملف المخدرات الذي كان من أكبر التحديات، ووصل عدد المُلقى القبض عليهم إلى أكثر من 19 ألفاً وأكثر من 150 تاجراً دولياً، مضيفاً: «هذا العام حققنا نجاحاً باهراً وهناك أكثر من 230 شبكة، من ضمنها 27 دولية، تم إلقاء القبض عليها». ولفت إلى أن كميات المخدرات التي جرى ضبطها وصلت إلى نحو طنين. وإن نوع الكبتاغون يأتي من سوريا أما الكريستال (الميثامفيتامين) فيأتي من أفغانستان ثم إيران إلى العراق. كما تمكنت الوزارة من اعتقال العديد من المتاجرين الدوليين والمحليين وأحالتهم إلى القضاء، مشيرة إلى صدور أحكام «قاسية» بحقهم. وأضافت في بيان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الموافق لـ 26 حزيران/يونيو، أن هناك «تعاوناً كبيراً مع جميع دول الجوار وغيرها، للقضاء على هذه السموم والعمل على استمرار ملاحقة المهربين والمتاجرين»، وقد سجل

[22] https://www.basnews.com/ar/babat/853365

العراق زيادة في المضبوطات تناهز ستة أضعاف ما بين عامي 2019 و2023.

وأشار البيان إلى أن **«الحرب ضد المخدرات لا تقل خطورة عن الإرهاب، بعد أن أصبحت واحدة من الأسباب الرئيسة للجريمة».** وفي هذا الصدد التقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني في آب (أغسطس) 2023، وزير الدولة لشؤَون الأَمن البريطاني، توم توغندهات والوفد المُرافق لهُ، وبحثا العلاقات الثُنائية بين البلدين، وأَشاد السُّوداني بـ"دعم المملكة المُتحدة للعِراق والوقوف معهُ في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي"، مؤَكِداً "أهميَّة التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابِرة للحدود، خصوصاً المُتعلِقة بالتهريب والاتجار بالبشر، وتِجارة المُخدرات والمؤثرات العقلية". وأَكد أَنَّ "الحكومة أَعدت استراتيجية وطنية لمُكافحة الاتجار بالبشر، ولِمُكافحة المُخدرات والمؤَثرات العقلية للأَعوام 2023-2025"، مِن جانبه، أَبدى توغندهات "استِعداد بريطانيا لدعم القوات الأمنيَّة العراقيَّة وتزويدها بالتقنيات الحديثة"، مُشيداً بدورها في مُكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش، ودورها في الاستِقرار الأَمني للبلد[23]".

وفي السياق ذاته بحث السُّوداني مع الرئيس السوري بشار الأسد سبل إِيجاد آليات للتنسيق والتعقب والمُتابعة لمواجهة آفة المُخدّرات وتهريبها. إِذ تتدفق مِن سوريا (جارة العِراق) كميات مِن المُخدرات، لاسيما مُخدر الكبتاغون، في ظل اتهامات للنِظام السوري بتسهيل تِلك الأَعمال لتوفير العُملة الصعبة في مواجهة العقوبات الغربية على خلفية الحرب الأهليَّة السورية، وذكر تقرير أَمريكي، أَنَّ السُّوداني والأَسد بحثا قضايا تؤَثر على العِراق وسوريا،

[23] بغداد –موازين نيوز، السوداني يؤكد أَهمية التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابرة للحدود، تقرير منشور على الرابط: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=233661.21-08-2023

بِما فيها الإرهاب والمياه وتهريب المُخدرات والنازحين والهجمات الإسرائيلية والعقوبات الأمريكيَّة والتنمية الاقتصاديَّة.

ويُعد العراق الذي يمتلك حدوداً طويلة مع سوريا وإيران والسعودية والكويت، بلد عبور لتهريب المخدرات، وقد تحوّل إلى سوق رائجة لاستهلاكها في السنوات الأخيرة، لا سيما الكبتاغون والكريستال (الميثامفيتامين). وتُشكل دول الخليج، وفي مقدمها السعودية، الوجهة الأساسية لحبوب الكبتاغون التي تُهرب من سوريا والشريط الحدودي مع لبنان. وتحوّل تهريب هذه المخدرات إلى تجارة مربحة يقدر خبراء قيمتها الإجمالية بمليارات الدولارات. وفي آيار/مايو، أعلنت وزارة الداخلية العراقية ضبط أطنان من المواد المخدرة وتوقيف 6 آلاف متهم بجرائم تتعلق بالمخدرات، خلال النصف الأول من عام 2024. كما أعلنت صدور أحكام بإعدام 70 مداناً بجريمة مخدرات خلال الأشهر الأخيرة المنصرمة.

وأعلنت المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، في أواخر آب/أغسطس 2024، إحصائية بعدد عملياتها وعدد المقبوض عليهم والصادرة بحقهم أحكام قضائية خلال ذلك العام، بعد أن عملت بجهد استخباري كبير خلال عامي 2023 و2024"، إذ تم إلقاء القبض على ما يقارب 10.000 متهم بجريمة المخدرات، فيما صدرت الأحكام القضائية بحق ما يقارب 5.500 منهم، وتفكيك شبكات دولية عبر تبادل المعلومات وتكوين قاعدة بيانات بعمل دولي مشترك. وتم عقد مؤتمرين دوليين في بغداد خلال عامي 2023 و2024 لمكافحة المخدرات نتج عنهما تعاون دولي مشترك، أسفر عن تفكيك العديد من الشبكات الدولية عبر التواصل اليومي بين الأجهزة المختصة بمكافحة المخدرات في العراق والدول الأخرى.

وفي سياق الجهد الأمني المحلي العراقي تمكنت الأجهزة المختصة خلال عام 2024 من إتلاف ملايين الأقراص المخدرة وآلاف الكيلوغرامات من مجموعة مواد مخدرة ومؤثرات عقلية

مختلفة، وأعلنت السلطات في 28 آب/أغسطس، القبض على أكثر من 130 تاجراً دولياً ومحلياً للمخدرات، فضلاً عن ضبط (926) كيلو غراماً من مختلف المواد المخدرة[24].

وفي مطلع شهر أيلول/سبتمبر 2024 أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إن الهيئة العامة للكمارك شاركت في اتلاف كمية كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية في محارق دائرة الطب العدلي بالعاصمة بغداد، حيث جرت عملية الاتلاف من قبل لجنة اتلاف المخدرات والمؤثرات العقلية في دائرة الطب العدلي والتي تشارك فيها الهيئة العامة للكمارك كعضو دائم، إذ تم اتلاف حوالي 171 مائة وواحد وسبعون كيلو غرام، تنوعت بين (هروين وامفيتامين وافيون ومثيل امفيتامين) و120000 مائة وعشرون الف حبة من مادة (السيدافيد). يذكر إن هذه المواد يتم ضبطها من قبل الجهات المختصة من بينها الهيئة العامة للكمارك بالتعاون مع الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ويتم ترحيلها الى هذه اللجنة وفق محاضر ضبط أصولية[25].

وبشأن التعاون بين الحكومة الاتحادية وأربيل أُعلن عن ضبط ثلاثين كيلوغراماً من مادة الكريستال المخدرة بحوزة ثلاثة تجار بعد تشكيل فريق عمل مشترك بين المديرية العامة

---

[24] أرقام «صادمة ومهولة» عن عمليات مكافحة المخدرات في العراق خلال ثلاث سنوات – العالم الجديد: https://al-aalem.com

[25] الكمارك تشارك في اتلاف كمية كبيرة من المخدرات في محارق الطب العدلي، موقع هيأة الكمارك العامة، 13 سبتمبر 2024: https://www.customs.mof.gov.iq/ar/node/3648

للمخدرات ومديرية مكافحة المخدرات إقليم كردستان عبر تعاون أسفر عن تفكيك العديد من الشبكات بينها دولية. وتم وضع خطة من قبل وزارة الداخلية لتدعيم الحدود وقيادة قوات حرس الحدود لتنفيذ الواجبات مع هيئة المنافذ الحدودية عبر تشكيل فريق عمل مشترك يعمل بتوجيهات رئيس الوزراء.

وقامت الحكومة بتفعيل عمل المراكز الطبية الخاصة بمتعاطي المخدرات، إذ استقبلت المئات من متعاطي المواد حسب توجيهات رئيس الوزراء ووزير الداخلية لتقديم العلاج للمتعاطين الذين يستنجدون بالمديرية لتلقي العلاج والإقلاع عن التعاطي"، ويُشار إلى، أن "من يراجع المديرية من تلقاء نفسه لا يحاسب قانونياً وفق المادة 40 من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية"[26].

وتشير الدراسات إلى أن 46% من متعاطي المخدرات في العراق هم من الشباب العاطلين عن العمل، و55% من أسر فقيرة، أي ان الاغلبية العظمى من المتعاطين هم من الفقراء الأمر الذي سيدفعهم بالنهاية إلى الإجرام بكل أنواعه في محاولة للحصول على الأموال مقابل الحصول على المخدرات بعد أن أدمنوا عليها. ووفقاً لمؤشر الجريمة المنظمة فقد جاء العراق بالمرتبة 32 عالميًا من أصل 192 دولة، بتجارة المخدرات، فيما جاء بالمرتبة الاولى بين 14 دولة في غرب آسيا.

وشهدت سنة 2024 زيادة مضطردة في انتشار المخدرات، بالتوازي مع اتساع وقوة الجهد الحكومي في مكافحتها، وأعلنت وزارة الداخلية أو فروعها في المحافظات العراقية الأخرى إضافة الى أقليم كردستان تباعاً، عن القبض على متهمين بتجارة المخدرات

[26] وكالة الأنباء العراقية

https://www.ina.iq/215683--2024.html

وتعاطيها حتى بلغت نسبة المحكومين والموقوفين في السجون ومراكز التوقيف بقضايا المخدرات نحو 60% نسبة الى باقي القضايا، وأكثر أنواع المخدرات رواجاً، هي مادة (الكريستال) والـ(كيبتاغون)، وغالبية متعاطيها هم من فئة الشباب بين 18 إلى 30 سنة.

وأعلنت المديرية العامة لشؤون المخدرات في أواخر أيار/مايو القبض على 6 آلاف متورط بالمخدرات فضلاً عن ضبط 10 أطنان من المؤثرات العقلية خلال النصف الأول من عام 2024. وتعد هذه الإحصاءات مقلقة، لأنها تعني بأن هنالك أضعافاً من الكميات قد تم تمريرها بالفعل، وأن آلافاً من الناشطين في مجال الاتجار بالمخدرات وتهريبها وتصنيعها طلقاء، في حين باتت السجون العراقية ومراكز التوقيف مكتظة بمتاجرين ومتعاطين[27] .

وقال المتحدث الرسمي للوزارة أنه بعد فك ارتباط مديرية مكافحة المخدرات بوكالة الوزارة لشؤون الشرطة، وربطها بمكتب الوزير منذ عامين، حققت نتائج عالية جداً، عقب توفير الدعم اللازم المتضمن العجلات والأسلحة وتسخير الجهد الاستخباري والأفواج الأمنية والرد السريع والاتحادية. وأضاف أن كمية المواد المخدرة المضبوطة خلال النصف الأول من 2024، تجاوزت الطن ونصف الطن، بينما بلغت للمؤثرات العقلية خلال العامين الماضيين، خمسة أطنان، وهو ما يعكس ارتفاعا بنشاط الوزارة الحثيث والمتواصل لمحاربة آفة المخدرات[28].

---

[27] https://al-aalem.com/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%/

[28] إحصائيات عن المخدرات في العراق للنصف الأول من 2024

https://www.knnc.net/ar/Details.aspx?jimare=7839

وفي إحصائية لاحقة جديدة لعدد المعتقلين قال المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة لشؤون المخدرات التابعة لوزارة الداخلية العراقية إن مؤسسته ألقت القبض على ما يقارب 7000 متورط بجريمة المخدرات. وأشار إلى "قتل وإصابة ما يقارب 30 متاجر بالمخدرات، اثناء الاشتباكات المسلحة معهم". وأعلنت وزارة الداخلية، يوم 15 أيار/مايو، صدور قرابة 100 حكم بالإعدام والسجن المؤبد بحق مدانين بتجارة المخدرات محليين ودوليين خلال العامين 2023-2024 [29].

وفي تطورٍ لافت وخطير أعلن جهاز الامن الوطني في مطلع تشرين الأول/أكتوبر أن مفارزه في محافظتي بغداد وديالى واستناداً إلى معلومات استخبارية مؤكدة وبعد متابعة ميدانية حثيثة، تمكنت من ضبط ست مزارع للنباتات المخدرة "الداتورا". بعد تنفيذ عمليات دهم وفق مذكرات قبض أصولية، وتم ضبط 2305 نباتات، وجرى إتلاف النباتات موقعياً [30]. وفي السياق ذاته أفاد مصدر أمني في محافظة كربلاء، بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر، باعتقال تاجر مخدرات أجنبي بعد استدراجه في المحافظة. وقال المصدر ، إن "قوة من مكافحة مخدرات كربلاء استدرجت تاجراً أجنبياً الجنسية وألقت القبض عليه بإحدى مناطق المحافظة". حيث كان بحوزته كيلو وربع من المواد المخدرة التي كان يروم بيعها وتوزيعها في المحافظة. علماً إن الجهات المعنية تقوم بين

---

[29] حصيلة "مخدرات" ثقيلة في العراق خلال 5 أشهر من 2024
https://shafaq.com/ar/

[30] الأمن الوطني العراقي يضبط 6 مزارع للمخدرات https://shafaq.com/ar/

الحين والآخر بإلقاء القبض على أجانب بالجرم نفسه في مناطق متفرقة من العراق لا سيما المنافذ الحدودية[31].

رابعاً: الوقاية من المخدرات والسيطرة عليها خيرٌ من العلاجات الأخرى

كما تم بيانه في المحاور السابقة من هذه الدراسة، فإن العراق يواجه انتشاراً مرعباً للمخدرات في السنوات الأخيرة، وذلك رغم الجهد الأمني المتصاعد، والعقوبات المشددة التي يتضمنها القانون المشرَع منذ 2017، والذي استهدف التجار والمروجين والمستهلكين على حدٍ سواء وحتى كل من له علاقة من قريب أو من بعيد بتصنيعها ونقلها وترويجها واستهلاكها.

يمكن حصر أهم التوصيات بشأن احتواء خطر المخدرات والظواهر السلبية المتعلقة بها بما يأتي:

- تطوير سياسة التشغيل الوطنيّة لاحتواء مشكلة البطالة أو الحد منها في اقل تقدير، ويمكن الافادة في هذا المجال من تجارب الدول الأخرى فضلاً عن خبرات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.
- اعتماد وسائل متطورة وحديثة لنظم الحماية الاجتماعية، من أجل توسيع قاعدة الشمول وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستحقين، وبالشكل الذي يحافظ على الكرامة الانسانية ويعزز الشعور بالاستقرار والأمن لدى المواطن.

(31) https://anbaaiq.net/archives/69396

- نظراً لما للإحباط الأسري من دور في دفع بعض الأحداث المغرر بهم إلى البحث عما يخفف من معاناتهم كالمخدرات، فيجب مراجعة مشروع قانون العنف الاسري واجرء التعديلات الضرورية عليه والتي من شأنها الحفاظ على وحدة الاسرة وتماسكها، تمهيداً لإقراره والعمل به بالسرعة الممكنة من اجل مكافحة الصور التقليدية والمستحدثة من العنف داخل الاسرة وخارجها.
- مكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر بمختلف صورها ولاسيما بالأطفال والنساء بما في ذلك العمل تحت التهديد والتسول القسري، فضلاً عن الاستغلال الجنسي وعمليات تهريب الاشخاص لأغراض تجارية.
- التوعية بمخاطر المخدرات الصحيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، فضلاً عن تطوير عمل المراكز والمؤسسات الصحيّة المتخصصة بمعالجة تعاطي المخدرات، من أجل تأهيل المتعافين منهم وتسهيل عمليّة اندماجهم في المجتمع مرة أخرى.
- ضرورة تضافر جميع الجهود في مؤسسات الدولة الأمنية والصحية والتعليمية والقانونية للتعامل الصحيح مع هذه الظاهرة. وأن تعمل المؤسسات المعنية ضمن استراتيجية شاملة تسهم في مشاركة أصحاب المصلحة والجهات الرئيسية الفاعلة لمعالجة هذه ظاهرة المخدرات وما يتصل بها من تداعيات.
- ينبغي أيضاً على الإعلام العراقي الاهتمام بمعالجة الظاهرة ورفع الوعي العام لتكوين رأي عام لتشخيص أسباب الظاهرة والعمل على مواجهتها إعلامياً.

- إعطاء زخم أكثر للاستثمار في التعليم والبحث العلمي النوعي لدراسة أسباب ارتفاع معدلات تعاطى المخدرات خلال السنوات الأخيرة.
- إن فتح مراكز مختصة في كل محافظة للاهتمام بالعلاج من ظاهرة المخدرات هو أمر مهم، بشرط أن تكون هذه المراكز بعيدة عن مراكز العلاج النفسي، وذلك لما تحمله من معاني سلبية في ذهنية المجتمع العراقي، إذ أن ما يتسبب في تفاقم مشكلة علاج الإدمان هو أن القانون العراقي لم يسمح حتى الآن بفتح مراكز علاجية نفسية من خلال المعالجين النفسيين وليس الأطباء.
- ينبغي على الحكومة العراقية العمل بشكل جدي على تحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة أزمة البطالة المتزايدة والتي تمثل أحد اهم العوامل التي تدفع الشباب الى تعاطى المخدرات أو الاتجار فيها.

وقد أخذ مركز الرافدين للحوار على عاتقه عقد سلسلة من الندوات في شهر رمضان المبارك 1444هـ-2023م لمناقشة موضوعات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ومنها (المخدرات) حاضر فيها مجموعة من صنّاع القرار، من ضمنهم بعض السادة الوزراء ورؤساء الهيئات العليا. **ومما جاء في عدد من توصيات تلك الامسيات والتي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بظاهرة المخدرات وسبل مكافحتها ما يأتي:**

1. بناء مصحّات إجبارية إضافة لما هو موجود الآن، لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم نفسياً وجسدياً، والعمل على أحدث برامج التعافي وتعيين أخصائيين نفسيين

واجتماعيين على أعلى مستوى من الخبرة للعمل في المصحات العلاجية، ووفق برامج العلاج الجماعي والفردي. نظراً لما يُشكّله ملف المخدرات من الملفات المعقدة التي تُسبب مشاكل عديدة للوزارة والقضاء والاجهزة الأمنية، بحيث يُحكم على الآلاف ويودعون السجون حتى امتلأت بهم، وهذا ما أدى إلى اختلاطهم مع النزلاء الآخرين، حتى إن بعضهم ينقل تعاطي هذه السموم إلى السجون نفسها.

2. التفريق بين النزلاء بحسب نوع جنايتهم، فتجار المخدرات مثلاً (يتجاوز عدد النزلاء منهم 7-8 آلاف نزيل وأحكامهم بين 10-15 سنة إلى المؤبد) بينما المتعاطين لا يتجاوز عددهم الـ 1500 نزيل فقط، وكلاهما في محلٍ واحد في الغالب.
3. حثّ السلطة القضائية على تفعيل المواد القانونية التي تعد متعاطي المخدرات مريض نفسياً، وأن تكون عقوبته إيداعه مصحّات طبية تخصصية لاستشفائه، وأن تتجه المحاكم إلى تكييف أحكامها بهذا الاتجاه كي لا يودع هؤلاء لدى وزارة العدل ويلتبسوا مع المجرمين وتجار المخدرات.
4. التركيز على منع دخول المخدرات والمؤثرات العقلية والأدوية المنتهية الصلاحية والرديئة، لما لها من تداعيات هدّامة لروح الشباب وصحة المجتمع، وتدمير الموارد البشرية وإنهاء عطائها، وملاحقة الموظفين المتهمين بالتواطؤ مع المهربين لعبور تلك الشحنات.
5. هناك مخاطر حقيقية تهدد البلاد وأمنها المجتمعي، من (الجريمة المنظمة) وأهمها المخدرات، وعلى الرغم من

كونها ضربت بقوة بعض الفئات وألحقت بها ضرراً فادحاً، فإن العراق لا يأتي في المرتبة الأولى بالمقارنة مع دول المنطقة، وما زالت حالته تحت السيطرة، لكنها بحاجة إلى وقفة جادة، لأن وتيرة هذه الظاهرة إذا استمرت في التصاعد فإن البلد سوف يدخل في مرحلة الخطر.

6. يستوجب إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بالشكل الذي يساعد على مواكبة عمليات محاربة المخدرات، وتثقيف عناصرها على كيفية التعامل مع تجارها ومتعاطيها، وتنوع قواعد الاشتباك معهم، وإصدار قوانين جديدة تدعم الجهد الأمني في هذا المجال، وتضع هذه الآفة كإحدى مهددات الامن الوطني العام.
7. ينبغي تضافر جهود الجهات الأخرى مع جهاز الأمن الوطني في وقفته بحزم ضد المخاطر الأمنية، لا سيما وزارات العدل، الصحة، العمل والشؤون الاجتماعية، لتقديم تشريعات عصرية، تعد متعاطي المخدرات مريضاً نفسياً، وليس مجرماً، لأن تجريمه وزجّه في السجون قد يحوّله إلى تاجر وناقل و"ناقم" على المجتمع والدولة، بدلاً عن معالجته ومساعدته إجبارياً للإقلاع عن تناول هذه السموم. لذا فإن العراق بحاجة إلى التوسع في بناء المصحّات المتخصصة في ذلك.
8. يعد العراق بحكم موقعه الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب، أكثر عرضة لدخول المخدرات بأنواعها المختلفة، سواءً المزروعة، أو (الكيمياوية)، كالكبتاغون، وتعد سوريا إحدى اهم معابرها الأساسية ومن بعدها تركيا ثم إلى أوروبا وأماكن اخرى. فضلاً عن ذلك فإن مما يزيد من احتمالية دخولها هو وجود بعض المعابر "الرخوة" في

الحدود الدولية المحيطة بالبلد. لذا لا بد من تفعيل دور جهاز الامن الوطني في توعية المواطنين بفداحة المخدرات وفظاعتها، وتخفيف تحفّظه في التعاطي مع وسائل الإعلام، ويمكن تبرير هذا الامر بالآتي: ينظر الجهاز إلى وسائل الإعلام المهنية باحترام متبادل، ويتعاطى معها بشفافية عالية، لكنه يتقيد في كشف المعلومات، لكونه جهازاً استخبارياً، وإفصاحه عن تفاصيل عملياته فيه الكثير من الحرج، لذا فإن له أسبابه الموضوعية في التحفّظ.

خاتمة

يقع العراق في منطقة ملتهبة بشكل دائم تقريباً. مما يشكّل بيئة مهيأة لكل مستلزمات الجريمة المنظمة، سواءً أكانت بشكل محلي أو عابرة للحدود. استدعى الحجم الهائل للاتجار بالمخدرات الى تصاعد الأصوات الداعية الى الاستجابة المناسبة لهذه الظاهرة التي تهدد شعوب المنطقة عامة والشعب العراقي بشكل خاص لا سيما فئة الشباب، وتضع مستقبلهم أمام تهديد حقيقي. ففي العراق تم تسليط الضوء على تفشي ظاهرة المخدرات من قبل السلطات الثلاث كل بحسب مهامه، فضلاً عن السلطة الرابعة: الاعلام. وفيما يتعلق بالمسؤول الأول عن السياسة العامة في البلد: السيد رئيس مجلس الوزراء، فقد سلّط محمد شياع السوداني الضوء على هذه الظاهرة حرفياً أمام العالم. إذ أخذت حيزاً ضمن خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والسبعين في أيلول (سبتمبر) 2023، وأوضح أن العراق يقود جهود مهمة في مكافحة الظاهرة ومستعد أن يكون جزءاً من حل هذه المشكلة التي باتت تهدد كل شعوب العالم.

لكن، وعلى الرغم من الجهود الذي بُذلت وتُبذل محلياً وإقليمياً وعالمياً، ما تزال هذه الظاهرة قائمة وتؤثر سلبياً في المجتمعات لا سيما في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتها وآلياتها التي لم تصل الى مرحلة السيطرة على مكافحة هذه الظاهرة، بل يعطي افتقار الدول للقدرة على مكافحة المخدرات وتقويض استفحالها زخماً أكبر لانتعاش الجماعات الاجرامية التي تفضّل ضعف الدول وهشاشة آلياتها.

أما في العراق، ما تزال هذه الظاهرة تشكّل تحدياً حقيقاً لاستقرار الدولة وأمنها المجتمعي، وتهدد مسيرة التنمية التي تعاني أصلاً من بعض الاحباطات والمعرقلات. وعلى الرغم من الجهود الواضحة التي تبذلها المؤسسات الأمنية والصحية العراقية وباقي المؤسسات ذات الصلة، إلا أن العراق ما يزال بحاجة الى مزيد من

الخطوات الحقيقية والثابتة لكي يدرئ خطر ظاهرة المخدرات التي باتت تفتك بشبابه. ونظراً لاستعراض التوصيات في المحور الأخير في هذه الدراسة، سنكتفي بهذا القدر من الخاتمة ونتطلع الى إرساء آليات متكاملة تشترك في تكوينها كل المؤسسات العراقية ذات الصلة لا سيما الأمنية والاستخبارية والصحية والنفسية لأننا امام مسؤولية تاريخية لتقويض هذا الخطر.

المصادر

أولاً: الكتب

1. مجموعة باحثين، تقويم عمل الحكومة العراقيَّة خلال عام كامل، (مركز الرافدين للحوار بيروت – النَّجف الاشرف 2023).

ثانياً: التقارير

1. حسن لطيف الزبيدي وأحمد سامي المعموري ومقدام عبد الحسن الفياض (محررون)، العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، (مركز الرافدين للحوار، بيروت – النجف الأشرف، 2023).
2. حسن لطيف الزبيدي وأحمد سامي المعموري ومقدام عبد الحسن الفياض (محررون)، العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، (مركز الرافدين للحوار، بيروت – النجف الأشرف، 2024).
3. ديناميكات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الأوسط: ملخص تنفيذي لتقرير الأمم المتحدة العالمي للمخدرات لعام 2023، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, (تموز 2023)،

ثالثاً: مواقع إلكترونية

1. مسؤولون أمنيون: المخدرات المهربة للبلد خلال النصف الأول من هذا العام تعادل 20 ضعف السنتين الماضيتين، ترجمة: حامد أحمد، موقع المدى، 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2021: https://almadapaper.net/250778/

2. عادل فاخر، المخدرات في العراق.. آفة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط الالكتروني، bit.ly/3H0WHV6 .
3. حصيلة "مقلقة".. تصاعد مستمر لأعداد المتهمين بالمخدرات في العراق، موقع شفق نيوز، متاح على الرابط الالكتروني، bit.ly/3Xd7YHu .
4. الداخلية العراقية: أكثر المخدرات الداخلة إلى العراق مصدرها إيران، موقع ايران انترناشيونال، متاح على الرابط الالكتروني، bit.ly/3XxaOXJ .
5. الحكيم يعلّق على فقدان 450 طفلاً في العراق هذا العام: ناقوس خطر يضع الحكومة على المحك، موقع القدس العربي، متاح على الرابط الالكتروني:bit.ly/3XogIds.
6. 2800 معتقل خلال شهرين.. هل يتمكن الأمن العراقي من ضرب تجار المخدرات ومروّجيها؟، موقع الجزيرة، على الرابط الالكتروني:.https://bit.ly/3MyC3i1
7. اعتقال 1417 متهماً بجرائم المخدرات خلال الشهر الأول من 2023، جريدة المدى، العدد5370، بتاريخ 2023/2/15، على الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/3pxRGgl.
8. العراق يتحول إلى "محور" إقليمي لتهريب المخدرات | اندبندنت عربية
9. https://www.independentarabia.com/node/600506/
10. مصطفى العبيدي، كوارث تغزو السجون العراقية، صحيفة القدس العربي بتاريخ 28 كانون الثاني (يناير) 2023، متاح على الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/gyeiz

11. مخالفات مليونية وحوادث بالجملة.. الداخلية تحصي جرائم 2023، موقع موازين بتاريخ31كانون الأول (ديسمبر) 2023، متاح على الرابط الإلكتروني: **https://bit.ly/3NQc9qd**.
12. عمليات التسليم المراقب، مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية، موقع الأمم المتحدة:
13. https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/advancedinvestigativetechniques/controlled-deliveries.html
14. القاضي حيدر فالح حسن، استخدام أسلوب التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة، موقع مجلس القضاء الأعلى، 26 آب (أغسطس) 2020: https://sjc.iq/view.67464/
15. بغداد –موازين نيوز، السوداني يؤكد أَهمية التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابرة للحدود، تقرير منشور على الرابط: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=233661.21-08-2023
16. أرقام «صادمة ومهولة» عن عمليات مكافحة المخدرات في العراق خلال ثلاث سنوات – العالم الجديد: https://al-aalem.com
17. الكمارك تشارك في اتلاف كمية كبيرة من المخدرات في محارق الطب العدلي، موقع هيأة الكمارك العامة، 13 سبتمبر 2024: https://www.customs.mof.gov.iq/ar/node/3648

18.إحصائيات عن المخدرات في العراق للنصف الأول من 2024
https://www.knnc.net/ar/Details.aspx?jimare=7839

رابعاً: المصادر الأجنبية.

1. A "worrying" outcome.. the number of drug users increases continuously in Iraq, Shafaq News, bit.ly/3WCgX3K.

العراق وحرب المخدرات 2022-2024
تحديات أمنية ومجتمعية قاهرة

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الإسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252